بدعم من طرح اللقاحات وتحسن آفاق النمو الاقتصادي

«الوطني»: ارتفاع عوائد سندات الخزانة الأمريكية لأجل 10 سنوات بالربع الرابع

■ تراجع عوائد سندات المملكة المتحدة وألمانيا نتيجة لمواصلة سياسات التيسير النقدي واستمرار المخاوف المتعلقة بالفيروس

■ آفاق نمو العوائد العالمية تعتمد على وتيرة الانتعاش الاقتصادي وفعالية برامج طرح اللقاحات وخطط التحفيز المالي

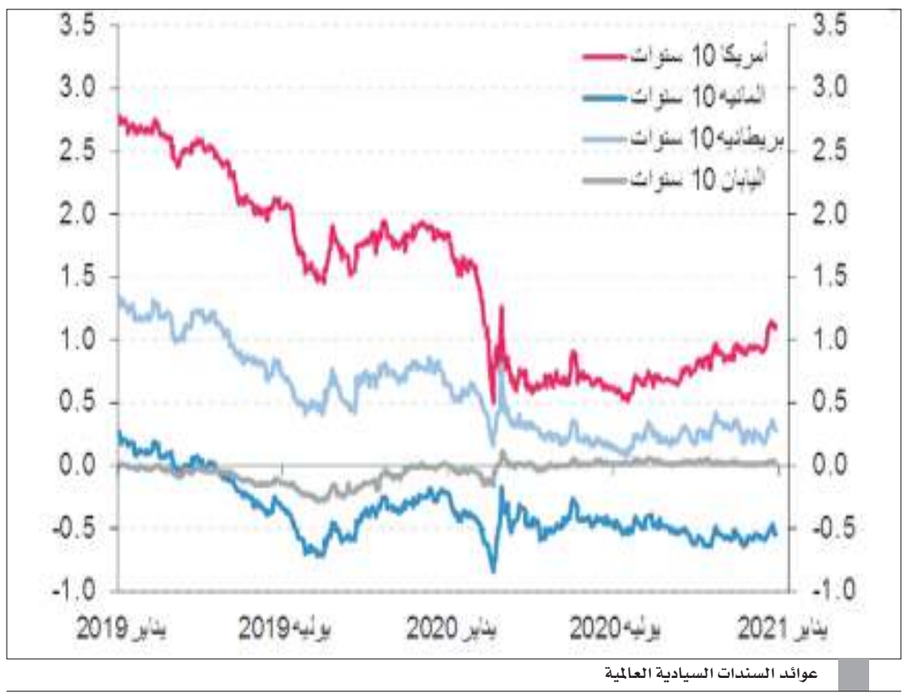

عوائد السندات السيادية العالمية

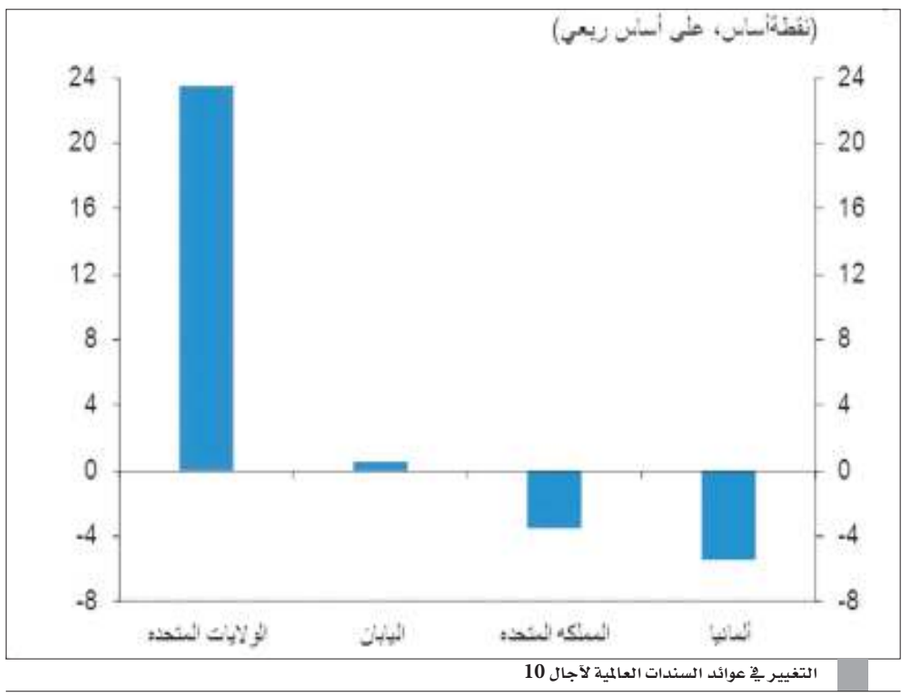

التغيير في عوائد السندات العالمية لأجال 10

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ«الوطني» أن عائد سندات الخزانة الأمريكية لأجل 10 سنوات ارتفع بشكل كبير في الربع الرابع من عام 2020 لتعكس بذلك جزئياً التراجعات الحادة التي شهدها منذ ظهور الجائحة في الربع الأول من العام. ويعود الفضل في ارتفاع العوائد إلى تحسن آفاق النمو الاقتصادي، لا سيما بعد طرح اللقاحات منذ ديسمبر الماضي وزيادة كمية السندات المعروضة في ظل الحاجة لتوفير الدعم المالي المستمر، وربما أيضاً نتيجة لارتفاع توقعات التضخم نظراً لظهور مؤشرات تدل بقوة على الانتعاش الاقتصادي. وفي المقابل، اتجهت عوائد السندات القياسية للاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة نحو التراجع متأثرة بتجديد فرض القيود على التنقل وأنشطة الأعمال، مما زاد من احتمالات حدوث ركود مزدوج وأثر سلباً على المعنويات. وفي ذات الوقت، تقلص الفارق بين عوائد السندات السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي وتلك الخاصة بسندات الخزانة الأمريكية مما يعكس التحسن المستمر للاقتصادات الإقليمية (ارتفعت أسعار النفط بنسبة 26% في الربع الرابع من عام 2020) بعد الصدمة المزدوجة المتمثلة في انهيار أسعار النفط والتباطؤ الاقتصادي الناجم عن الجائحة.

وكان العام 2020 استثنائياً بشأن الإصدارات الإقليمية، حيث سعت الحكومات إلى تمويل عجز ميزانيتها التي تأثرت سلباً بتداعيات الركود وانخفاض أسعار النفط. ووصلت قيمة الإصدارات السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي المقومة بالدولار والعملات المحلية إلى أكثر من 100 مليار دولار خلال العام بما يتماشى تقريباً مع المستويات المرتفعة التي شهدتها إصدارات العام 2019. ونتوقع أن تظل إصدارات أدوات الدين الإقليمية قوية في عام 2021 في ظل استمرار عجز الميزانية والانخفاض النسبي للعائد.

تباين أداء عوائد السندات العالمية

يمكن تفسير تباين أداء عوائد السندات الأوروبية والأمريكية في الربع الرابع نتيجة للتحسن الملحوظ في المشهد الاقتصادي الأمريكي بما في ذلك الدعم المالي المستمر وطرح اللقاحات، وذلك على الرغم من تباطؤ طرح اللقاحات عما كان مخططاً له. من جهة أخرى، تواجه أوروبا مخاطر حدوث ركود مزدوج نظراً لتدابير الإغلاق الأكثر انتشاراً والأشد صرامة مقارنة بالولايات المتحدة. وارتفعت عوائد سندات الخزانة الأمريكية لأجل 10 سنوات بمقدار 23 نقطة أساس خلال الربع الأخير لتصل إلى 0.91% بنهاية ديسمبر، كما ارتفعت إلى 1.13% كما في 11 يناير 2021، فيما يعد أعلى مستوياتها المسجلة منذ مارس 2020، في حين تراجعت عوائد السندات الألمانية والبريطانية بمقدار 5.5 و 3.5 نقطة أساس خلال الربع الأخير على التوالي.

ومستقبلياً، قد تعكس عوائد سندات الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة مسارها الهبوطي إذا تحسنت الأوضاع المتعلقة بالفيروس تحسناً جوهرياً أو تم رفع قيود الإغلاق أو تسارعت معدلات برامج التطعيم مما يساهم في تعزيز التعافي الاقتصادي واستعادته لزخمه وتخفيف البنك المركزي الأوروبي لوتيرة شراء السندات. كما تجدر الإشارة أيضاً إلى قيام الاتحاد الأوروبي بطرح سندات بقيمة 17 مليار يورو للمرة الأولى في أكتوبر 2020 بموجب برنامج « الدعم المؤقت للتخفيف من مخاطر البطالة في حالات الطوارئ». وتجاوز الاقبال على تلك السندات الكمية المطروحة بما يقارب 14 ضعف. وهنك المزيد من الإصدارات الإضافية التي يخطط الاتحاد الأوروبي لطرحها في عام 2021، ويرى البعض أن تلك الخطوة قد تؤدي إلى اجتذاب الطلب بعيدا عن السندات الأوروبية التقليدية وبالتالي تقليل الضغوط الهبوطية على العوائد. من جهة أخرى، قد تظل أدوات الدين الألمانية جذابة للتحوط ضد عدم استقرار الاوضاع في الاتحاد الأوروبي في المستقبل نظراً لاقتصادها المحلي القوي.

وفي الولايات المتحدة، سيعتمد النمو المستدام للعوائد أيضاً على قوة الانتعاش الاقتصادي خاصة في ظل إدارة بايدن التي من المتوقع أن تتبنى سياسة أكثر صرامة في مواجهة الجائحة وذلك على الرغم من إمكانية مواجهتها لبعض المخاطر نتيجة للارتفاع المستمر في معدلات الإصابة بالفيروس. في المقابل، من المرجح أن تؤدي إجراءات التحفيز المالي المستقبلية التي قد تقرها إدارة بايدن إلى ارتفاع العوائد بالإضافة إلى توقع تعزيز حملة التطعيم. إلا انه يبقى أن نرى إلى أي مدى سيسمح الاحتياطي الفيدرالي بزيادة عوائد السندات طويلة الأجل وما إذا كان سيتدخل لإبقاء تلك المعدلات تحت السيطرة من خلال تكثيف برنامج شراء الأصول.

انخفاض عوائد سندات دول مجلس التعاون

واصلت عوائد السندات السيادية الخليجية متوسطة الأجل اتجاهها الهبوطي في الربع الرابع من العام على خلفية انحسار المخاطر في ظل ارتفاع أسعار النفط. وتتزايد الضغوط الهبوطية على العوائد نتيجة لاستمرار قوة الطلب من جهة المستثمرين الأجانب، خاصة إذا استمر تحسن نظرة المستثمرين العالميين للمخاطر بالمنطقة، بالإضافة إلى الأفضلية مقارنة بعوائد الأسواق العالمية. وقد تكون مؤشرات إمكانية إنهاء الحظر المفروض على قطر (الذي بدأ في يناير) قد ساهمت أيضاً في انخفاض العوائد. وجاء في صدارة الدول الخليجية التي تراجعت عوائد سنداتها كلا من سلطنة عمان (211- نقطة أساس على أساس ربع سنوي) والبحرين (111- نقطة أساس على أساس ربع سنوي) فيما يعزى جزئيا إلى ارتفاعها بمستويات أعلى بكثير من نظيراتها في وقت سابق من العام بالإضافة إلى التقدم الجيد على جبهة الإصلاحات الاقتصادية في عمان مما يساهم في تراجع المخاطر السيادية. وفي ذات الوقت، شهدت عوائد السندات السيادية في قطر والكويت والسعودية وأبو ظبي، والتي كانت أقل بكثير من نظيراتها في عمان / البحرين في الربع الرابع من عام 2020، انخفاضات بوتيرة أقل بلغت 37 و 32 و 26 و 22 نقطة أساس على التوالي.

وتشير النظرة المستقبلية إلى ان اتجاه عوائد السندات الخليجية في المستقبل تحيطه حالة من عدم اليقين المرتبطة بالعديد من العوامل الرئيسية، بما في ذلك أسعار النفط، ووتيرة الإصلاحات، والعوامل الجيوسياسية، وتطور الفيروس / اللقاحات. وتتضمن العوامل التي قد تؤثر على حركة العوائد ارتفاع أسعار النفط بوتيرة مستمرة، والتقدم الجيد على صعيد الإصلاحات التي تشتد الحاجة إليها، وغياب التطورات السلبية الجيوسياسية، وانخفاض حالات الإصابة الجديدة بالفيروس. ومن جهة أخرى، قد ترتفع العوائد إذا تحركت نفس العوامل في الاتجاه المعاكس في إشارة إلى تدهور الأوضاع. كما قد يساهم ايضا تقلص الفارق بين عوائد سندات الولايات المتحدة وعوائد السندات الإقليمية في الحد من انخفاض العوائد، خاصة في حالة قطر والكويت وأبو ظبي التي وصلت إلى أدنى مستوياتها في عدة سنوات، مما يقلل من إمكانية تسجيلها للمزيد من التراجع، مع إمكانية تحول الطلب على إصدارات الدين الخليجية إلى أسواق دين أخرى تتميز بهيكل أفضل للمخاطر والعوائد.

الإصدارات الخليجية حافظت على قوتها

شهدت الإصدارات الإقليمية زخم خلال العام 2020، حيث تجاوزت قيمتها أكثر من 100 مليار دولار بما يتساوى تقريباً مع مستويات عام 2019. وقد شهد الربع الرابع من العام 2020 إصدار أدوات دين تصل قيمتها إلى حوالي 15 مليار دولار تقريباً، وجاء في صدارتها السندات السيادية وخاصة السندات السعودية بقيمة 8.3 مليار دولار، ليصل إجمالي ديون دول مجلس التعاون الخليجي إلى حوالي 575 مليار دولار بنهاية العام. ويعزى تزايد حجم الإصدارات إلى الحاجة الملحة للتمويل نظراً للضغوط المالية المتزايدة نتيجة لانخفاض أسعار النفط وتفشي الجائحة مما تسبب في التباطؤ الاقتصادي، كما ساهم ايضاً في تعزيز ذلك انخفاض تكلفة الاقتراض نسبياً. ونتوقع أن تظل الإصدارات الخليجية قوية في العام 2021 لسد العجز المستمر في المالية العامة والناتج عن تباطؤ النشاط الاقتصادي والحاجة المستمرة للإنفاق العام حتى يتم احتواء تداعيات الجائحة، كما قد تظل أسعار النفط أقل من أسعار التعادل في الموازنات. وبالنظر إلى الانخفاض القياسي لأسعار الفائدة، تفضل دول مجلس التعاون الخليجي الاعتماد على الاقتراض بدلاً من السحب من صناديق الاحتياطي، والتي من المفترض أن تحقق عوائد أعلى. وفي الكويت، حيث يعتبر سوق أدوات الدين الآن شبه معدوم، فإن إقرار قانون الدين العام سيعيد تنشيط سوق السندات ويؤسس لمنحنى عائد مدفوع بمعطيات السوق. إلا ان المصادقه على قانون الدين العام تتطلب الوصول الى اتفاق بين البرلمان و الحكومة الجديدة.

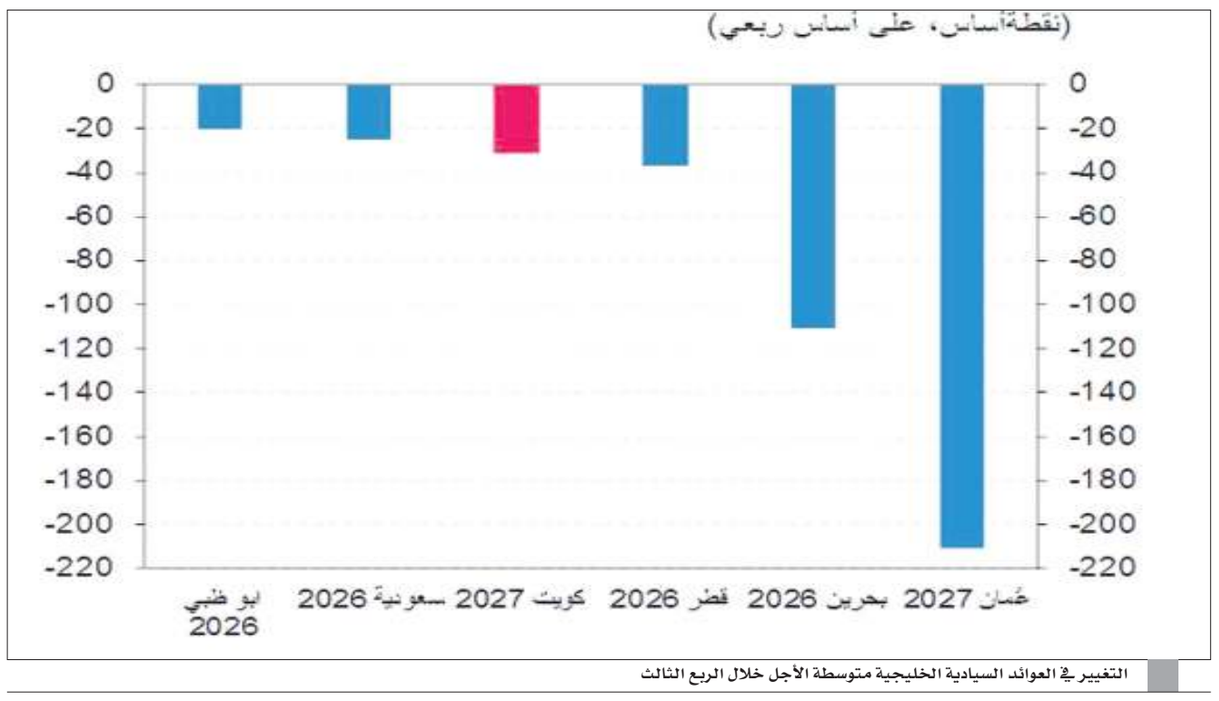

التغيير في العوائد السيادية الخليجية متوسطة الأجل خلال الربع الثالث

نمو قوي لإصدارات السندات الخليجية في 2020 بقيمة تتخطى 100 مليار دولار على خلفية استمرار الحاجة لتمويل الميزانيات

«كاسبرسكي»: زيادة الوعي تترافق مع تحسّن فهم الحق في الخصوصية وكيفية ممارسته

أظهر العام 2020 مدى الأهمية التي باتت عليها البنية التحتية والخدمات الرقمية المتصلة بالأداء اليومي للمجتمعات. وأدّى هذا الإدراك إلى إحداث تحوّل في المواقف تجاه الخصوصية وتجاه الطريقة التي ينظر بها الأفراد والمنشآت والحكومات إليها. وفي هذا السياق، حرص خبراء الخصوصية في كاسبرسكي على إطلاع مجتمع الأمن الرقمي والمعنيين على رؤيتهم للتغيّرات المرتقبة في مجال الخصوصية خلال العام 2021.

لكن أبرز التحديات تشمل توجهًا واضحًا يتمثل في صدام القوى النافذة في كل ميدان. وستبدأ الشركات من جميع الأحجام في جمع المزيد من البيانات المتنوعة، في حين تستجيب الحكومات للمستجدات بوضع لوائح جديدة، ويبدأ المستخدمون في اعتبار الخصوصية "مقترحَ قيمة" جيّدًا يرغبون في دفع ثمنه.

ووُضعت هذه التوقعات بناءً على التحوّلات والتوجهات التي شهدها خبراء الخصوصية في كاسبرسكي خلال العام 2020. ووفقًا للباحثين، فإن المواجهة الكبيرة بين مختلف أصحاب المصلحة في الحوار الدائر بشأن الخصوصية وجمع البيانات تأتي نتيجة للتوجهات التالية:

1. خصوصية المستهلك ستتحوّل إلى مقترح قيمة يكلّف المال في معظم الحالات. التقت الزيادة الحاصلة في جمع البيانات أثناء الجائحة، وتنامي الاضطرابات السياسية التي عبرت إلى مختلف المنصات الرقمية، لتؤديا إلى نمو سريع في الوعي العام تجاه جمع البيانات دون قيود. ونظرًا لأن المزيد من المستخدمين يتطلعون إلى الحفاظ على خصوصيتهم، فإن المنشآت تستجيب من خلال تقديم منتجات تركّز على الخصوصية بات عددها وتنوعها مؤهّلَين للارتفاع.

2. منتجو الأجهزة الصحية الذكية سيجمعون البيانات التي تزداد تنوّعًا، ويستخدمونها بطرق أكثر تنوعًا. فالبيانات التي تجمع بأجهزة تتبع حالة اللياقة البدنية وأجهزة مراقبة ضغط الدم وغيرها، تتيح رؤى متعمقة قيّمة استخدمت بالفعل في ملفات قضائية، عدا عن أن جهات التسويق وشركات التأمين بدورها تجدها مفيدة للغاية. ومع كون الصحة مصدر قلق عامّ، فإن الطلب على هذه البيانات سيزداد حتمًا.

3- رغبة الحكومات في تخزين البيانات ذات التقنية الكبيرة سوف تزداد، وستصبح أكثر نشاطًا في لوائحها التنظيمية. إن الوصول إلى بيانات المستخدم يفسح المجال أمام مجموعة واسعة من الفرص، مثل التصدي لإساءة معاملة الأطفال أو رفع كفاءة حركة المرور في المدن، أو حتى إبعاد المنافسين. لكن مع رفض معظم المنشآت الخاصة مشاركة هذه البيانات، سيأتي ردّ الحكومات متمثلًا بوضع مزيد من اللوائح التي تمنع أو تقيّد الخصوصية الرقمية، لا سيما في ضوء النقاشات الساخنة التي تدور حول تقنيات الحفاظ على الخصوصية، كالتشفير الشامل، وبروتوكول نظام أسماء النطاق DNS المطبق على بروتوكول HTTPS، والعملات الرقمية المشفرة.

4. شركات البيانات سوف تجد مصادر بيانات أكثر إبداعًا وأحيانًا أكثر تعمّقًا، لتغذية نظم التحليلات السلوكية. على أن التحليلات السلوكية القائمة على البيانات تظلّ لعبة خطرة؛ فالأخطاء يمكن أن تُلحق الأذى بالأفراد، في حين أن السمات الحقيقية لهذه الأنظمة غالبًا ما تظلّ سرًا من الأسرار التجارية. لكن ذلك لن يمنع المنشآت العاملة في هذا المجال من إيجاد طرق أكثر إبداعًا لتوصيف المستخدمين بناءً على ما يحبونه ويفعلونه، للتمكّن بالتالي من التأثير في حياتهم.

5. الحوسبة متعددة الأطراف والخصوصية التفاضلية والتعلم الموحد والحوسبة الحدّية، أمور ستشهد إقبالًا أوسع. بدأت في الظهور أدوات برمجية خصوصية أكثر تقدمًا وتشهد إقبالًا متناميًا، فيما تتحرك كبرى شركات التقنية لضمان معايير الخصوصية الجديدة والصارمة للمستخدمين، وذلك نظرًا لارتفاع وعي الشركات بشأن البيانات التي تحتاجها فعلًا، ورفض المستهلكين جمع البيانات غير الخاضع للرقابة. كذلك ستظهر أجهزة أكثر تقدمًا تتيح للمطورين إنشاء أدوات قادرة على معالجة البيانات بطريقة متقدمة، وبالتالي تقليل كمية البيانات التي يقدمها المستخدمون للمنشآت.

وقد أدرك العديد من المستخدمين، ولأول مرة في العام الماضي، مقدار المعلومات التي يشاركونها، ومقدار ما يحصلون عليه في المقابل، بحسب فلاديسلاف توشكانوف خبير الخصوصية في كاسبرسكي، الذي قال إن "زيادة الوعي تترافق مع تحسّن فهم الحق في الخصوصية وكيفية ممارسته"، موضحًا أن الخصوصية أصبحت نتيجة لذلك "قضية ساخنة تبرز عند تقاطع المصالح الحكومية والمؤسسية والشخصية، ما قاد إلى ظهور العديد من التوجهات المختلفة، وحتى المتضاربة، في كيفية جمع البيانات والحفاظ على الخصوصية، أو على العكس من ذلك، انتهاكها". وأعرب عن أمله في التمكن خلال هذا العام والأعوام التي تليه، من إيجاد التوازن بين استخدام البيانات من قبل الحكومات والشركات، واحترام الحق في الخصوصية، وأكّد: "ثمّة الكثير مما يمكننا القيام به، بصفتنا مستهلكين، لاستعادة بعض خصوصيتنا والتحكّم في بياناتنا الشخصية، بالرغم من عدم قدرتنا على السيطرة الكاملة على بياناتنا".

الحجرف يشيد بانطلاق «مبادرة مستقبل الاستثمار»

أشاد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور نايف الحجرف بانطلاق أعمال (مبادرة مستقبل الاستثمار) في نسختها الرابعة في العاصمة السعودية الرياض.

وأكد الحجرف في بيان صحفي أن تنظيم النسخة الرابعة من المبادرة في الرياض ونيويورك وباريس وبكين ومومباي رغم الإجراءات الاحترازية يعكس المكانة الكبيرة التي حققتها المبادرة بصفتها "منصة عالمية تحتضن صناع القرار وراسمي السياسات والمفكرين ورجال المال والاعمال بهدف التفكير الجماعي في التعامل مع التحديات واغتنام الفرص لكل ما من شأنه خدمة البشرية والعالم".

وأضاف أن نجاح المملكة العربية السعودية في تنظيم (مبادرة مستقبل الاستثمار) يأتي استكمالا لعدد من النجاحات متمثلة في قمة (مجموعة العشرين) وقمة (العلا) الأمر الذي يعكس المكانة "الكبيرة والمستحقة" للمملكة اقتصاديا وسياسيا على المستويين الإقليمي والدولي "الأمر الذي يشعرنا في مجلس التعاون الخليجي بالفخر والاعتزاز".

وأشار إلى أن "مجلس التعاون الخليجي وهو يدشن العقد الخامس من مسيرته المباركة ليتطلع لتحقيق التكامل الاقتصادي من خلال استكمال متطلبات الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة والتي أكد عليها البيان الختامي لقمة (العلا) انطلاقا من كل ما تحقق خلال المسيرة المباركة وبالاستفادة من تجارب الآخرين بما يخدم ويحقق اهداف مجلس التعاون" وفقا لتوجيهات قادة دول المجلس.

وكانت أعمال (مبادرة مستقبل الاستثمار) انطلقت في وقت سابق بنسختها الرابعة في المقر الرئيسي بالرياض وكذلك من مراكز المبادرة في نيويورك وباريس وبكين ومومباي.

أسعار الذهب تواصل الهبوط عالمياً مع ارتفاع الدولار

تراجعت أسعار الذهب خلال تعاملات أمس الخميس، مع ارتفاع الدولار وبعد قرار الاحتياطي الفيدرالي. وارتفع الدولار لأعلى مستوى في أكثر من أسبوع، مما يجعل الذهب أكثر تكلفة لحائزي العملات الأخرى. وقرر الاحتياطي الفيدرالي تثبيت معدل الفائدة وبرنامج شراء الأصول دون تغيير، متعهداً باستخدام كافة الأدوات لدعم الاقتصاد حسب الحاجة. في حين أثار رئيس الفيدرالي جيروم باول مخاوف بشأن وتيرة تعافي الاقتصاد الأمريكي مع بطء توزيع اللقاحات وظهور سلالات جديدة من فيروس كورونا. وانخفض سعر العقود الآجلة للذهب تسليم أبريل بنحو 0.3 بالمائة إلى 1843.20 دولار للأوقية.